(محاضرة ألقيت في المعهد العالي للدكتوراه، الجامعة اللبنانية)

المنهجيات الكمّية والكيفية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

أ.د. محمّد شيّا

عميد سابق لمعهد العلوم الاجتماعية

الجامعة اللبنانية

(الخطوط الأساسية)

ما هو البحث المنهجي؟

البحث منهجياً وعلمياً research يعني أن نبحث ثم نبحث مرة ثانية، أو من جديد، على نحو أعمق وأفضل. هذا هو الفرق بين يفتّش search ويبحث re-search.

كل طرائق البحث مقبولة، بل وعلمية، حين تكون 1) منهجية أي: موضوعية، منظّمة، منسّقة، نزيهة، مستقلة عن إرادة الباحث ورغباته، و2) حين يمكن التحقق من نتائجها، على نحو مباشر أو غير مباشر، إما منطقياً (كما في العلوم الرياضية) أو وضعياً (كما في العلوم التجريبية والكثير من العلوم الاجتماعية).

نتائج البحث المنهجي تكون "علمية"، بمعزل عن تأكيدها للفرضيات التي بدأنا بها البحث، أو دحضها لها. لا فرق. علمية النتائج شيء، وصدقيتها شيء آخر. هي علمية إذا كانت الخطوات التي اتبعناها منهجية وموضوعية. أما صدقيتها (وربما صحتها أيضاً) فشيء آخر كلياً.
المعيار الحاسم هنا هي خطوة "التحقق من النتائج" التي كنا بلغناها بنتيجة البحث. هي وحدها ما يؤكد الفرضية التي بدأ البحث بها أو كانت الغاية منه، أو يدحضها. أما النتيجة التي يمكن التحقق منها، أي غير القابلة للتحقق الموضوعي، أو للتكذيب على وجه الدقة، فهي ليست نتائج علمية، أو جزءاً من العلم. وقد أفاض الفيلسوف النمساوي كارل بوبر في شرح هذا الشرط وفق المبدأ الذي اشتقه وأسماه 'قابلية التكذيب': falsifiability.

لماذا نبحث، منهجياً وعلمياً؟

الهدف من هذه المقالة هو مساعدة المعنيين بالأبحاث، أي الذين يمارسون البحث العلمي فعلاً، كي يمسكوا بناصية المنهج العلمي، وأن يميّزوا، وهذا أمر جديد، البحث الكيفي من البحث الكمّي، فيتاح لهم فهم، وتصميم، وأدارة، أي بحث كيفي، في أي حقل من حقول العلوم الانسانية والاجتماعية بعامة: في التربية، في علم الأخلاق، وعلم النفس الاجتماعي، في البحوث الدينية، في السوسيولوجيا (وبخاصة في الاثنوغرافيا، والأنثربولوجيا، والعمل الاجتماعي، إلخ)، والعمل من ثمة على واحد أو أكثر، معاً، من الباراديمات البحثية المناسبة.

المنهج العلمي ومقدماته الفلسفية:

لا فرار من المنهج في العلم، كل علم. من دون منهج ومنهجية عمل، هي فوضى، خبط عشواء قد تنجح مرة مصادفة، أو بفعل تكرار طويل وجهود ضخمة، ولكن في الغالب هي لا تنجح. وأحسن توصيف لغياب المنهج هو ما قاله ديكارت قبل 400 سنة في كتابه المختصر "مقالة في المنهج": مثل الذي يفكر من دون منهج مثل الذي يدور طوال النهار يمنّي النفس بالعثور على شيء سقط من عابر سبيل وهو يعتقد أنه يعمل.

كذلك، للمنهج مقدمات نظرية وفلسفية، يستحسن العودة إليها قبل الانتقال إلى التطبيق، وبمقدار ما ندرك من المقدمات والأسس تلك نُمسك على نحو أفضل بناصية المنهج العلمي. إذ علينا معرفة الأسس الفلسفية التي يقوم عليها المنهج في العلوم (أكانت وضعية Positivistic أم إنسانية واجتماعية)، مع التذكير أن المنهجيات العامة هي فرع من فروع الفلسفة، وهي تتحول منهجيات خاصة في مجال هذا العلم أو ذاك.

أولى المقدمات أو الأسس الفلسفية، هي أننا في المناهج الاستقرائية Inductive Methods(والتجريبية جزء منها) نتجه من الجزئي إلى الكلي (من حيث المبدأ) بعكس المناهج الاستنباطية Deductive Methods من الكلي إلى الكلي أو من الكلي إلى الجزئي.

ثاني المقدمات، أنه إذا وضعنا جانباً المناهج المنطقية والصورية المستخدمة في العلوم الرياضية وفروعها، فإن كل علم (العلوم التجريبية والاختبارية بالدرجة الأولى والعلوم الإنسانية والاجتماعية بالدرجة الثانية) ملزم أن يبدأ من مادة أو موضوع يمكن ملاحظته، مباشرة أو بالواسطة، ولذلك يمكن قياسه وتكميمه على نحو دقيق تقريباً (كما في العلوم الوضعية) أو على نحو موضوعي شبه دقيق (كما في العلوم الإنسانية والاجتماعية).

ثالث المقدمات، أن التطور المنهجي الجديد الذي بدأ مع النصف الثاني للقرن العشرين، وابتعد عن التجريب والاختبار كمسلمة أولية، (وهو جوهر المنهج الكيفي) بات يبدأ المعطى النظري، الفرضيات أو التيوريمات theorems، ومنها يعود إلى الوقائع ليختبر صدقيتها أو كذبها.

رابع المقدمات، أن المقاربة العلمية باتت تجري للمادة أو الموضوع على أساس براغماتيكي وليس تجريبياً بحتاً كما كان الأمر في السابق. البراغماتية تعني هنا استخدام كل ما يؤدي الغرض، أي كل ما يفيد في الوصول إلى نتائج ذات قبول وصدقية عالية – وليست مطلقة بالضرورة – دونما أي اعتبار مسبق يسمح باستعمال الأداة أو التقنية هذه أو يمنع استخدام تلك.

خامس المقدمات، ولعلها يجب أن تكون في الخاتمة، وهي أن لا منهج يستخدم براديم منهجي واحد دون سواه. لا ضرورة لافتراض التناقض بين المناهج، (وتحديداً بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي)، أو كما يقول علماء المنهجيات "حرب البراديمات". المناهج في الواقع تكمل بعضها البعض،

والمقدمة الفلسفية السادسة والأخيرة، هنا، هي دخول العامل الأخلاقي حديثاً كمكوّن إضافي للمنهج العلمي، أي عدم جواز التضحية بالعامل الأخلاقي تحت أية ذريعة.

هذا هو المعنى الحقيقي لاعتراض فايرباند من قبله وراصل وآخرين، ومؤداه عدم الاعتقاد أن المنهج أداة سحرية تستطيع اجتراح العجائب لجهة النتائج والاستنتاجات. هي ليست أكثر من **بوصلة نحو الاتجاه الصحيح**؛ أما كامل الطريق فعلى مسؤولية السالك، أي الباحث، وما يمتلكه من **ذكاء، ومن خبرات حقلية سابقة**: شرطان ضروريان لكل باحث ناجح.

في العلم لا فرار من المنهج إذاً، وكل عمل يسعى لبلوغ نتيجة ما من دون منهج أو منهجية هو مضيعة للوقت والجهد والطاقات الفردية، وإذا تمكن من تحقيق شيء ما فاستثناء وليس قاعدة. حتى فايرباند الفيلسوف ما بعد الحداثوي حين كتب "Against Method"، فهو لا يلغي المنهج، بل حاول أن يخفف، وهو محق، من فكرة تقديس المنهج، واعتباره كافياً بحد ذاته لإنتاج بحث والوصول إلى نتائج. وهو رأي برتراند راصل أيضاً. وهو تحفظ صحيح. المنهج ليس وصفة 'كتاب طبخ' Cook Book، أو 'روشتة طبيب'، تشتريها وانتهى الأمر – وقد أوضحت ذلك بجلاء في كتابي "مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية"، الصادر عن المنشورات الجامعية، بيروت، 2009.

أكثر من ذلك، يجب التشديد على أن النتيجة التي قد يتوصل إليها العمل البحثي (وبخاصة في مجال اكتشاف أمر جديد أو علاقة جديدة) ليست بالضرورة خلاصة ميكانيكية تلي التطبيق الدقيق لشروط المنهج والممارسة المنهجية: إن أكثر من نصف العمل البحثي المنهجي الصحيح لا يوصل إلى النتيجة المنتظرة. كيف يتم بلوغ النتيجة (أو الكشف) إذاً؟ لا أحد لديه الجواب الشافي. فخطوة الاكتشاف التي يجب أن تعقب اتباع الخطوات المنتهجية الصحيحة هي ذاتية في الغالب، إذ قد تكون متاحة لباحث وغير متاحة لباحث آخر. وتلعب الخبرة العملية الميدانية الدور الحاسم في هذا المجال (وأحياناً تلعب المصادفة والحظ الجيّد بعض الدور).

وإلى شرط الاستخلاص أو الاستنتاج العلمي، يضاف شرط أخير بالأهمية نفسها، وهو شرط التحقق الصحيح من النتيجة أو النتائج التي بلغناها بواسطة البحث المنهجي. وهناك أساليب عدة للتحقق الصحيح من النتائج التي نبلغها (وقد بيّنتها كلها في كتابي أعلاه حول المناهج). ولكني أشير هنا إلى واحدة منها بالغة الأهمية وهو منهج "قابلية التكذيب" Falsification الذي اقترحه الفيلسوف النمساوي كارل بوبر أواسط القرن الماضي.

لكن الاستدراك الصحيح أعلاه، يجب الانتباه جيداً، لا يقلل أبداً من أهمية المنهج، ومن عدم القدرة على بناء أية نتيجة علمية من دون منهج بحث علمي. **المنهج دائماً، ولكن دون مبالغات**. وعليه، طالما لا فرار من المنهج والعمل المنهجي، فلنعمل بالتالي على إتقان شروطه العامة، وعلى تكييف شروطه الخاصة وفق حقل البحث، أي الموضوع، والذي يفرض المنهج والأدوات والتقنيات التي تتناسب وطبيعته.

كيف نبحث؟ تصميم البحث المنهجي:

إذا أخذنا بترسيمة دركهايم، وآخرين، يتقدم البحث المنهجي، باختصار، كما يلي:

تحديد المشكلة: ملاحظة ظاهرة ما تثير فكرة معينة (ولها غير مصدر وسبب)،

التفكير في تفسير محتمل

إخضاع التفسير لاستكشاف أولي، وذلك لمزيد من المراقبة والمراجعة،

إذا تبيّن أنه منطقي وقابل للبحث، يتحول إلى فرضية برسم البحث،

خطة لجمع المعطيات من خلال الأدوات والتقنيات المناسبة،

جمع المعطيات وحفظها بطريقة منهجية ذات صدقية،

تحليل المعطيات المجمّعة بطرائق عدة،

التحقق من الفرضية أو التفسير المقترح على محك المعطيات، ونتائجها،

استخلاص النتائج: تأكيد الفرضية أو دحضها

التحقق من صدقية النتيجة، بإجراء ملاحظات وتجارب إضافية، سلبية غالباً،

فإذا صمدت، تتحول إلى قانون.

كتابة تقرير بالنتائج.

(مع الانتباه أن لكل خطوة شروطها الداخلية، وهو ما سنتوقف عنده في نوعي المنهجيات، الكمي والكيفي).

المنهجيات الكميّة: Quantitative Methodologies

المنهجيات الكميّة هي تلك التي يُقترح تطبيقها في الحقول والموضوعات التي تتمتع بخاصيات ثلاث: قابلية الملاحظة، **سببية** واضحة، **وموضوعية** عالية – ولا نقول تامة. الخاصيات تلك هي ما يميّز موضوعات أو مواد العلوم التجريبية (على أن نضع جانباً العلوم الرياضية والمنطقية). وتبعاً لذلك يجري إطلاق إسم المناهج التجريبية (أو الإمبيريقية) على تلك التي يُقترح أو يُمكن تطبيقها على مادة أو موضوعات العلوم تلك.

أولى المساهمات التاريخية في تصميم منهج تجريبي وضعي غير ذاتي هو ما قام فرنسيس بايكون في ثلاثينات القرن السابع عشر حين وضع قواعد علمية ملموسة لكيفية ملاحظة أو مراقبة ظاهرة ما على نحو موضوعي وعلمي، وقد وضع جداول لحضور الظاهرة، لغيابها، أو لحضورها في درجات، إلى شروط أخرى وضعت الأساس للمنهج الكمي التجريبي الحديث.

بعد مساهمة بايكون، تأتي مساهمة جون ستيوارت مِلْ. وقد اقترح خمسة مناهج في أية مقاربة علمية كمية سببية لعلاقة ظاهرة بظاهرة أخرى: منهج الاتفاق، منهج الافتراق، منهج الاتفاق والافتراق معاً، منهج البواقي، ومنهج التغيرات المترافقة (أي سلسلتان من العلل والمعلولات).

أما تحويل مناهج البحث في العلوم الاجتماعية إلى مناهج علمية ذات نتائج موضوعية فهو بعض ما ابتكره أوغست كونت في أربعينيات القرن التاسع عشر، حين زعم – متأثراً

بنجاحات العلوم الطبيعية ونتائجها شبه الدقيقة - أنه بالإمكان مقاربة الظاهرة الاجتماعية على نحو علمي كمّي. وأهم من تابع الخط العلمي الكمي هذا هو كلود برنارد عند نهاية القرن التاسع عشر ومطلع العشرين.

تستخدم مناهج البحث الكمّي في العلوم الطبيعية والاجتماعية وعلى نحو أقل في العلوم الانسانية (التاريخ، الفلسفة، الأخلاق، الدينيات، الفنون، إلخ).

أما تعريف منهج البحث الكمّي فيجري باعتباره "البحث التجريبي المنهجي Systematic Empirical Research لظاهرة يمكن ملاحظتها على نحو ما observable، وتكميمها بواسطة أدوات إحصائية أو رياضية، أو بواسطة تقنيات الكومبيوتر."

هو أسلوب بحث موضوعي لدراسة معطى وضعي positivistic، لظاهرة طبيعية أو اجتماعية، يمكن ملاحظتها ومراقبتها وترجمة المراقبة تلك على نحو رقمي أو موضوعي إلى أقصى حد ممكم. بعد مراقبة الظاهرة في كل حالاتها المتاحة (وفق قواعد بايكون)، وجمع الحد الأقصى من المعطيات المتعلقة بها مع مراعاة أختلاف المكان والزمان والشروط المحيطة وحتى اختلاف الشخص الباحث،

يجري تصنيف المعطيات وتحليلها وفق أنماط أو موديلات إحصائية، أو رياضية،

ويغدو بالإمكان تقديم تفسير او فرضية تتصل بما نحاول الوصول إليه في ما خص الظاهرة موضوع البحث.

ثم نخضع التفسير المقترح أو الفرضية التي جرت صياغتها لكل أنواع الاختبار الممكنة، مع احتمال تأكيدها أو دحضها، وقبل أن تتحول إلى تعميم أو نظرية.

وكما أوضحت بالتفصيل في كتابي حول المنهجيات (مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، بيروت، مجد، 2009)، فعملية التحقق تلك هي عملية نفي أو دحض متعمد بهدف استنفاد كل ما يمكن أن ينال من صدقية النتيجة التي بلغناها. فإذا صمدت النتيجة أمام كل الاختبارات والتحديات التي تعرّضت لها، فبالإمكان اعتبارها مقبولة acceptable بل صادقة طالما لم تظهر معطيات أو نظريات جديدة تدحض صدقيتها أي مكذّبة لها. وعليه فكل النظريات في العلوم الطبيعية والاجتماعية هي إجابات مؤقتة بانتظار أن تأتي إجابة جديدة فتحلّ محلها. وهو معنى نسبية النتائج والتعميمات والنظريات في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

على مستوى أدوات المنهج الكمّي، القياس measurement هو الأداة الرئيسية التي تستخدمها مناهج البحث الكمية في ملاحظة وتكميم ظاهرة طبيعية أو اجتماعية ما، ولسبب

بسيط وهو أن الظاهرة الوضعية (الطبيعية أو الاجتماعية) تسمح بذلك empirical phenomenon. وتبعاً لذلك بالإمكان صياغة تعبير كمّي (رياضي، إحصائي، نِسبْ، تعاقبي، متواليات، ...) يصف العلاقة بين ومتغيّر آخر، أو بين متغيّر ومتغيّر آخر داخل الظاهرة نفسها. هذه العلاقات الخارجية في أشكالها المختلفة هي المعطيات الكمية Quantitative dada التي يجب أن يجمعها الباحث، أو ما نسميها بخطوة جمع المعطيات، ليقوم بتحليلها لاحقاً.

وفي هذا الباب نقول أخيراً إن الكمّي لا يستنبط الأفكار: هو فقط يؤكد أو يدحض فكرة ما (حصلنا عليها من مصادر مختلفة).

المنهجيات الكيفية: Qualitative Methodologies (أو **النوعية** كما نقول أحياناً)

ما أود التركيز عليه في هذه المقالة هو المناهج والمنهجيات الكيفية، لا الكمية.

أما السبب فلأن الدراسات التي تتناول هذا الباب من المنهجيات ليست وفيرة، مع أنها أقرب إلى **المادة** التي تتشكل منها العلوم الإنسانية وبعض العلوم الاجتماعية. إذ لكل علم، أو حقل اختصاص، مادته الخاصة. وطبيعة مادة العلم هي التي تحدد على نحو ما طبيعة المنهج والأدوات التي تلائم هذه المادة ومواصفاتها. إذ كيف نستخدم التجربة في حقل لا يمكن إخضاعه بسهولة للتجربة والاختبار. أو كيف تستخدم القياس أو الكم في موضوعات لا يمكن قياسها أو تكميمها. الأسباب غير الظاهرة لفعل اجتماعي أو مثلاً، قوة التقاليد والقيم كدافعين لسلوك فرد او جماعة. هذه الصعوبات هي التي دفعت العلماء إلى طلب منهجيات مختلفة عما تعوّدناه تقليدياً، أو ما أطلق عليها: المنهجيات الكيفية المتميّزة عن المنهجيات الكمية. والفارق واضح، في الثانية الكمّ (أو الرقم) هو الأساس، أما في الأولى فالنوعية أو الكيفية هي الأساس.

البحث الكيفي في التعريف البسيط هو أي استخدام حسن التصميم لأدوات وتقنيات بحث (غير كمية أو رقمية) في مقاربة ظاهرة أو موضوع اجتماعي أو إنساني.

المناهج الكيفية مجال بحثي جديد تقريباً، انطلق ببطء في النصف الثاني من القرن العشرين، ثم تسارع تطوره في العقود الثلاثة الأخيرة، فبات له أدبياته، ومجلاته العلمية، ومؤتمراته، واختصاصيوه كذلك. وأدواته لم تستقر بعد، وهناك باستمرار كلام على أدوات وتقنيات جديدة تستخدم في المناهج الكيفية.

أما الحقول التي تستخدم المناهج الكيفية (كلياً أو جزئياً) فكثيرة ومنها بعض مجالات علم النفس (التحليل النفسي خصوصاً)، الانثربولوجيا، الاثنولوجيا، العمل الاجتماعي، الدينيات، علم الأخلاق، الفنون، وكل حقل لا يمكن قياس أو تكميم ظاهراته وموضوعاته ونتائجه بالتالي.

أنواع المناهج الكيفية كثيرة، متشعبة، وأحياناً غير محددة بدقة، وهي تزداد تشعباً، نظراً للوزن الشخصي الذي يلعبه الفرد الذي يمارس البحث الكيفي. ولكن على وجه الإجمال فإن **التصميم الأولي** للبحث الكيفي يتقدم عموماً وفق الترتيب التالي:

*مراجعة أدبيات المشكلة موضوع البحث

*تعيين الإطار النظري للبحث

*تحديد فرضيات البحث، بعد جولة استكشافية أولى pilot survey

*اختيار خطة البحث ، وتحديداً تقنيات جمع المعطيات بحسب المادة والموضوع والحالة،

*تحليل المعطيات المجمّعة،

*مقاطعة النتائج على الفرضيات، وبلوغ بعض النتائج (مؤكدة أو مكذّبة للفرضية)،

*التحقق منها بالمزيد من التقاطع والترابط correlations والمقارنة والاختبارات المتنوعة،

*كتابة تقرير متقن (مع التنبّه لأية حساسيات أخلاقية كأن تجمع معطيات قسراً...)

أنواع المقاربات البحثية الكيفية الأكثر استخداماً في جمع المعطيات

من بين أنواع مقاربات وأدوات جمع المعطيات المتعددة، ومنها:

الملاحظة بالمشاركة،

المقابلة غير المصممة مسبقاً،

تحليل الرموز والسيميائيات بشكل عام،

قراءة السيَرة (لفرد أو جماعة)،

تحليل الخطاب، والنصوص والآثار المكتوبة أو الفنية،

تحليل عناصر الثقافة الشفهية، إلخ...

تبدو تقنية **'دراسة الحالة' الأكثر استخداما في العلوم الاجتماعية والتربوية.**

وفي كل الحالات، وبخاصة في المنهج الكيفي، فإن من أولى وظائف الباحث وأياً يكن المنهج الذي سيستخدمه الاطلاع ما أمكن على أدبيات الموضوع، وتحديداً معرفة الأبحاث السابقة حوله (لأن الأبحاث في الغالب عملية تواصل وتراكم)، والتركيز على الموضوع محط اهتمامه واختيار وحدة التحليل المتناسبة مع المشكلة أو الظاهرة موضوع البحث. ثم جعل كل ذلك في إطار مسبق يمهّد للبحث: إطار نظري يتضمن تحديداً واضحاً للمفاهيم.

كذلك من الضروري العمل على توفير أفضل صياغة للمشكلة ولفرضيات البحث. فالصياغة المنطقية الواضحة تساعد في اختيار خطة البحث المناسبة وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بانتقاء العينة sample selection، وفي جمع المعطيات، وتحليلها، وهي الخطوات العملانية التي لا غنى عنها في إنجاز البحث.

على وجه العموم، وبالإفادة من كل التقدم التقني الحاصل، هناك ثلاث تقنيات رئيسية في جمع المعطيات والمعلومات في أي منهج بحث كيفي:

1- الملاحظة، والتي تتحول إلى مراقبة حين تصبح قصدية. والملاحظة تتدرج من مجرد ملاحظة عفوية عارضة إلى ملاحظة قصدية، حيث يكون الباحث مجهزاً بأدوات ضرورية للملاحظة وتسجيلها، من دفتر الملاحظات note book، إلى الوسائل التقنية الحديثة حين يكون ذلك ممكناً. وقد يكون تسجيل الملاحظة المباشرة ممكناً، بوجود مسافة ما، أو لاحقة، أن تكون بالمشاركة والانغماس في العملية البحثية – كما في البحوث الأنثربولوجية والسيكولوجية.
2- المقابلة، وهي على أنواع كما هو معروف، ويمكن تصميمها في ضوء المشكلة موضوع البحث.
3- الوثائق. هي مصدر رئيسي للمعطيات في المنهج الكيفي. قد تكون مادية، يمكن ملاحظتها وتسجيلها، مكتوبة، أو شفاهية أحياناً، بقايا، أو لُقى، أو بيانات وسجلات من كل نوع.

إلى الأدوات الثلاث أعلاه، نضيف:

لأن المطلوب في كل المقاربات جمع معطيات ذات صدقية تفي بالغرض من البحث (لجهة الوصف الموضوعي للظاهرة) بغية الوصول إلى نتائج ذات صدقية، يمكن الوثوق بها، والبناء عليها،

ولأن الموضوعات والمشكلات هي غالباً متشابكة ،متداخلة، وعلى غير ما تظهر للوهلة الأولى، وبخاصة في البحوث النفسية والتربوية والسوسيولوجية والإنسانية،

تبدو تقنية **دراسة الحالة case study** الأكثر قدرة على تفكيك خيوط الظاهرة موضوع البحث في العلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية. هي الأداة الأصلية المشتركة في كل مقاربة لموضوعات الميادين تلك، والباقي تنويع أو إضافة للأصل.

دراسة الحالة هي الأداة المثالية في لائحة طويلة من الأبحاث التي قد تتناول شخصاً، مؤسسة، جماعة صغيرة، مشروعاً، وحدة اجتماعية ما، برنامج ما، عملية قيد الإنجاز، أو تعثرت، أو مطلوب تقييمها. دراسة الحالة قديمة في الأصل وطبّقت باستمرار منذ أرسطو، ثم بطريقة متقنة وواعية مع فرويد في معالجاته وتحليله النفسي. وهي لا تزال قيد الاستخدام وعلى نطاق واسع في العلوم النفسية\التحليلية والتربوية.

في الغالب، دراسة الحال لا تكتشف أمراً جديداً غير معروف كلياً من قبل. هي تؤكد أو تدحض فرضية مقترحة وصلت إلينا (أو من سوانا): حول حدث، واقعة، شروط محيطة، والعلاقات بينها. هي أداة رئيسية بيد عالم النفس أو عالم الاجتماع، على وجه الخصوص، في كل بحث كيفي لتفسير سيرة، واقعة، بهدف فهم أفضل، ومعمّق، لظاهرة اجتماعية أو إنسانية معقدة في الغالب، وللإضاءة على سؤال يتعلق بها (لجهة سياقها، عناصرها، علاقاتها، وكل ما اتصل ب 'كيف، و 'لماذا'.

أداتها الأساسية: تحليل نصوص أو آثار محددة (أدبية، مادية، شفهية،..)

كيف نطبّق تقنية دراسة الحالة how we manage case study research?

يعتمد الجواب على نوع الحالة موضوع الدراسة. وهنا يمكن الحديث على نوعين من دراسة الحالة، الماكرو macro case studyوالمايكرو micro case study. الأقرب للبحث العلمي المنهجي هو طبعاً النوع الثاني. إذا كان موضوع البحث دراسة وعي المجتمع اللبناني لأهمية علم النفس التربوي وقابلية اعتماده في المناهج التربوية الثانوية وليس الجامعية فقط، فهذا بحث ماكروي. أما إذا كان موضوع البحث وصف وتفسير حالة محدد (مشكلات شخص،

أو جماعة صغيرة،) فهذا بحث مايكروي. كمثال للنوع الأول، يمكن مراجعة بحث نشرته سنة 1995 حول قوة عامل اللغة الأجنبية في امتحان مادة علم النفس العام في البكالوريا اللبنانية في تحديد نسب النجاح والرسوب في الشهادة ككل على مستوى لبنان (أخذا بالاعتبار المقاربة المقارنة بين المحافظات).

إذا ركزنا على مشكلة وفرضية من النوع الأول، ("علم النفس التربوي في المناهج اللبنانية، الواقع والتحديات"مثالاً،) يتقدم البحث، بعدما حددنا المشكلة والفرضية، من مراجعة واقع الحالة، أو أدبيات المشكلة المتوفرة على أوسع نطاق ممكن، فوضع الإطار النظري لها (ماذا تعني، مفاهيمها، ..)، ثم القيام بجولة استكشافية على واقع الحالة، ثم تطبيق دراسة الحالة.

نتناول في الجولة الاستكشافية: الناس المعنيين، الأدوات والتقنيات، والخدمات أو الكفاءات المستهدفة.

في جمع المعطيات: نعتمد الأدبيات والوثائق والبيانات المتوفرة، نقوم بمسح لواقع الحالة وتحديداً لحالات القصور والغياب.

بعد الوثائق مقابلات مع المعنيين إما لشرح ما هو موجود أو لتفسير أسباب غياب المادة أو الكفاءة المستهدفة.

وبعد ذلك تحليل المعطيات المجمّعة وتفسيرها، أي إعطاء معنى أو سياق للمعطيات الجزئية. في تحليل المعطيات تظهر أهمية عامل جمع المعطيات وطريقة حفظها وتبويبها والإفادة منها.في التحليل نبدأ بالتصنيف، sorting، ثم مقاطعة المعطيات أو حكها إما

من الداخل in examination (تحليل الحالة، تفكيك مكوناتها، تعيين العلاقات بين المكونات)،

أو من الخارج، cross examination، (مقارنة المكونات بمكونات من خارج الحالة موضوع البحث، أو مقارنة الحالة نفسها بحالة أخرى، لجهة الأدبيات، والنتائج).

تتناول دراسة الحالة هنا تقييم الوضع القائم لجهة المشكلة والفرضية، على نحو منهجي وتجريبي. والمسح الولي مهم جداً لمعرفة قابلية الدراسة لأن تستكمل، ولإيضاح الفرضيات والأسئلة، والتدقيق فيها.

ويجري تحليل النتائج لاكتشاف العوامل المعيقة لتحقق الفرضية: مثلاً، غياب الوعي الكافي، ثقافة تقليدية متناقلة، مصالح أو مكاسب معينة، عدم وجود أنماط بسيطة واضحة لما هو

مطلوب، وسواها. وهنا تكمن من جديد أهمية تقنية دراسة الحالة، إذ تستطيع بوسائل عدة تفكيك الخيوط المعقدة للمشكلة التي نقاربها، والتي لا تظهر في الدراسة أو المقاربة الكمية. يجري هنا تصميم أنماط أسئلة (في الاستبيان أو المقابلة). ما هي العوائق مثلاً بين الطلاب أنفسهم لجهة عدم وعيهم لأهمية المادة؟ العلاقة بين عدم الوعي والاستعداد لقبول التغيير؟ العلاقة بين مكونات الطلاب الثقافية ومواقفهم من التغيير؟ وما النتيجة التي تستخلص من المعطيات المجمّعة لجهة عامل الطلاب. وهكذ في العوامل الأخرى: وعي الأساتذة وقدرتهم على تدريس المادة، وعي لجان وضع المناهج وكفاءتهم لتصميم هكذا مادة، قدرة لجان التقييم على ممارسة المادة ثم تقييم هذه الممارسة، مستوى تدريب مدرسي المادة، أصحاب القرار الأخير في الموضوع، وربما غيرها من العوامل كذلك.

هذه الأسئلة التفصيلية هي أجزاء مكونة من باراديمات أو أنماط تفسيرية تترابط معاً في منهج تحليلي وتفسيري للمعطيات المجمّعة لأو ما يطلق عليه إسم منهج التحليل الموضوعاتي

Thematic Analysis، ويعني به علماء المنهجيات: أداة تحليل المعطيات الكيفيةمن خلال إحالة إلى أنماط أو باراديمات. وبحسب كل علماء المنهجيات، لا غنى لباحث منهجي كيفي عن إتقان هذا المنهج، الذي يغدو مهارة تفيد في كل أنواع التحليل. هو أكثر من مجرد تجميع أو تلخيص للمعطيات، هو إعادة تنظيم أو سستمة لها ليسهل إعطاؤها معنى وفهمها، في ذاتها وفي سياق أوسع، أي بالعلاقة مع سواها.

وبعد ما الخلاصة؟

السؤال التقليدي أمام الباحث: ماذا نستخدم للبحث الذي أمامي؟ المنهج الكمّي أم الكيفي؟

السؤال في الأصل غير مناسب. نحن لا نختار، ولا نفرض على المشكلة موضوع البحمنهجاً لا يلائمها أو لا يتناسب مع خصائصها. باختصار، نحن نستخدم المنهج، أو المناهج، أو أجزاء منها، مناسبة لمقاربة المشكلة، وتحديداً لجمع المعطيات. وفي الغالب الأعم نحن لا نستخدم منهجاً واحداً، بل المنهجين معاً: الكمي والكيفي. لا تناقض بينهما. ربما نستخدم على نحو تبادلي أو متعاقب المراقبة العفوية والقصدية، أو حتى بالمشاركة حين يكون ذلك ضرورياً، معاً، وكذلك المسح بالعينة أو بالعد إذا أمكن، المقابلة المقننة أو المفتوحة معاً، والمقاربة بواسطة دراسة الحالة حين يكون ذلك ضرورياً، وكل التقنيات الأخرى الضرورية والمتاحة لجمع المعطيات وتحليلها. والمهم في كل ذلك: - المنهجية العلمية الواقعية في تصميم البحث، (أو ما نسميه في المنهجيات، المقاربة البراغماتية، أي البعيدة عن فرض أراء مسبقة على

طريقة البحث) وصياغة الفرضيات - وهي لن تكون في البدء واضحة جداً، بل تتوضح أكثر مع تقدم البحث.

- استخدام أكثر من تقنية في جمع المعطيات، وتحليلها،

- المرونة الكافية للانتقال حين يكون ذلك ضروريا من نمط لآخر،

- تحليل متكامل للمعطيات، من خلال أكثر من مقاربة/

- توخي المنطق في استخلاص النتائج، و'القسوة' في التحقق منها.

- الصدقية والنزاهة في كل خطوة.

- أن لا يتضمن التقرير النهائي أكثر مما انتهينا إليه فعلاً، حتى لو كان بسيطاً جداً.

- وأخيراً، يجب أن تكون هناك مسافة بين الباحث والحالة موضوع بحثه: استقلالية الحالة شرط لبلوغ نتائج ذات صدقية.

mshayya@hotmail.com

8\10\2018 المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية

CRSS-UL